

**موقف العراقيين
من النظام الفيدرالي**

مسح تاريخي فكري عام

كمال مظهر
كلية الاداب- جامعة بغداد

مطبوعات خندان
للبيث والنشر

مقدمة :

منذ انهيار النظام تلقيت، مثل العديد من زملائي، دعوات كثيرة للاشتراك في مؤتمرات وندوات خارج العراق ، لم اشترك، مع ذلك ، في اي منها بسبب وضعي الصحي حال. ولكن عندما طلب مني الأخ الدكتور بختيار أمين مشكورا ان اشترك في هذا المؤتمر العلمي جذبني الموضوع، كما مكان انعقاد المؤتمر، وعندما كلفني بأعداد ورقة حاولت عبثا اعفائي من ذلك لسبب بسيط هو عدم المامي بخفايا وتفصيلات مادار على

صعيد المؤسسات الرسمية ولاسيما داخل أروقة الجمعية الوطنية، بصدد الدستور عموما والفيدرالية خصوصا، فماذا كان بوسعي أن أقدم من جديد امام اناس يحفظ غير واحد منهم نصوص مواد الدستور عن ظهر قلب. لذا أثرت أن أختار موضوعا ربما يكون بوسعي أن اقدم من خلاله شيئا جديدا، او مفيدا لغير العراقيين المشتركين في المؤتمر ممن كنت أتوقع أن يكون عددهم أضعاف عددنا كما يحدث ذلك في المؤتمرات الاخرى ، وكان في ذهني تقليد فلورانس المدينة الرائعة الإيطالية في عصر النهضة الذين كانوا يغلقون أبواب محلاتهم ومتاجرهم في عز النهار ليذهبوا أفواجا الى المكان الذي يلقي فيه خطيب مبدع كلمة أو شاعر فذ قصيدة وعلى هذا الأساس اخترت موضوعاً

من هذا النمط واسميه (موقف العراقيين من النظام الفيدرالي مسح تاريخي فكري عام) عسى ان أستطيع ان أقدم شيئاً مفيداً أو جديداً على أسماع السادة الأجانب في هذه القاعة فعندما وجدت الحالة هكذا وربما لطبيعة المؤتمر حاولت للحظة الأخيرة عبثاً ان يعفبني الدكتور بختيار من إلقاء كلمتي ولكن عبثاً. مع ذلك فإنني سعيد لأن بيننا البروفيسور دافيد كامبيرون الكندي والبروفيسور كلارك لومباردي الأمريكي. فلقد سمعنا منهما شيئاً كثيراً مما هو جديد ومفيد، وحتما نفتقد جميعاً صاحب الدار البروفيسور فاليريو أونيدا الذي اثرانا بدوره بآراء قيمة.

كما قلت عنوان محاضرتي هو (موقف العراقيين من النظام الفيدرالي.. مسح تاريخي

فكري عام). على غير عادتي سوف أحاول ان اقرأ الورقة لأن الورقة موثقة وفيها (١١) هامشاً توثيقياً وتوضيحياً أتحدث على لسان العديد من المنتمين إلى النخبة العراقية فأقول:

احدهما بالوحدة الاندماجية الفورية، فيما يطالب الثاني بالاتحاد الفيدرالي المتأني، وفي الحالتين لم تغب المشاعر العاطفية المثالية عن الميدان بوصفها عاملاً محركاً أساسياً للتمسك بأحد الشعارين، مما تجسد بقوة في صفوف الطلبة الجامعيين الذين كانوا يؤلفون حينئذ أهم نواة فاعلة ومؤثرة للنخبة العراقية الواعية. وإذا استثنينا كلية الحقوق فإن المحاضرات الجامعية خلت يومها من أي إشارة ولو عابرة إلى هذا الموضوع الحساس مع العلم ان نضال العرب ضد التوجهات الشوفينية الصارخة للاتحاديين أواخر العهد العثماني كان ولم يزل يشغل حيزاً كبيراً في المحاضرات تلك، وماورد من معلومات في المؤلفات المتداولة داخل أروقة كلية الحقوق كانت بالأساس مصرية المنشأ لرجال قانون معروفين من أمثال عبد الرزاق السنهوري والدكتور مصطفى كامل ومن بعدهما الدكتور

ليس من السهل اختيار موضوع لتقديمه إلى مؤتمر عالمي من قبيل مؤتمركم. أحاول قدر المستطاع تركيز أفكاري.

المعلومات المتوفرة حول موضوع ورقتي هذه متواضعة، فلم أجد شخصياً في الإصدارات العراقية المتنوعة طوال العهد الملكي وفي جميع العهود الجمهورية توصيفاً محدداً للفدرالية في إطار بحث تاريخي أو سياسي مستقل.

ظهرت في إصدارات القوى اليسارية العراقية والقومية الكردية السياسية إشارات عامة إلى هذا الموضوع عندما طرحت على ساحة المشرق العربي شعارات الوحدة مع مصر في عهد المرحوم جمال عبد الناصر، الموضوع الذي توزعت مواقف القوى السياسية العراقية إزاءه على جناحين، يطالب

ثروت بدوي^(١)، وظل الموضوع راكدا في ثنايا صفحاتها دون ان ينعكس، ولو جزئياً، في النشاط السياسي للنخبة القانونية التي كانت تحتل يومذاك موقعاً قيادياً متميزاً في الحركة الوطنية العراقية^(٢).

ماسبق ذكره لا يتوافق في كل الأحوال مع الموروث الحضاري العربي المعروف الذي ينطوي، كما يؤكد ذلك المتخصصون في الموضوع، على أولى أشكال الكونفيدرالية تاريخياً، مما تجسد قبل أكثر من ١٥٠٠ عام في الدولة الكونفيدرالية التي تأسست وسط نجد بقيادة قبيلة كنده القحطانية التي منحت " الحرية لكل قبيلة في إدارة نفسها" على ان تكون " بالنهاية مرتبطة بالسلطة العليا"^(٣). وهذا يتطابق إلى حد كبير مع حال العشائر الحدودية التي كانت تدافع عن تخوم الإمبراطورية الرومانية وتحميها من المتربصين بها قبل أكثر من الفي

سنة، فأطلق عليها اسم foedus الكلمة اللاتينية القديمة التي تعني الاتحاد نصاً، وقد اقتبس منها لاحقاً مصطلح الفيدرالية.

تتظافر مجموعة كبيرة من العوامل في تحريك قطاع واسع من الرأي العام العربي العراقي ضد الفيدرالية، تتراوح بين التحريك الخارجي، كما الداخلي الذي يتركز على دغدغة العواطف الدينية والقومية التي بلغت حد رفع شعار غريب حسب جميع المقاييس في شوارع العديد من المدن يقول نصه "الفيدرالية عدوة الله"، ياللمهزلة، وأخر يؤكد ان الفيدرالية تفضي في نهاية المطاف إلى تفتيت وحدة البلاد والعباد، مما يتناقض مع كل تجارب التاريخ الناجحة في هذا المضمار الحيوي، بما في ذلك التوجه اللامركزي للحكم في إطار ديني في عز أيام ازدهار الدولة العربية الإسلامية، لتتقلب الآية رأساً على عقب في أيام انحلالها عندما حلت

مركزية نهابة مقبلة مكان اللامركزية العقلانية السابقة لتسقط الدولة تلك كأوراق الشجر ١٢٥٨ على يد أكثر قبائل في آسيا الوسطى تخلفاً يومذاك، الأمر الذي لم يكن شخص هو لاكو يتوقع ان يحدث هكذا بسهولة ويسر.

تتكرر التجربة المرة نفسها في ظل الإمبراطورية العثمانية المترامية الأطراف، فان نظامها على ارض الواقع كان في أوج قوته أشبه ما يكون بنظام فيدرالي، بل وحتى كونفيدرالي غير معلن، فان السلاطين الأوائل لم يتدخلوا قطعاً في شؤون الإمارات التركية التي ظلت مستقلة، لا تؤدي تجاه الباب العالي سوى ما عليها من التزامات مالية وعسكرية دون ضغط أو إكراه، ودون أي تدخل مباشر أو حتى غير مباشر في شؤون حياة أهلها الخاصة والعامة، في تقاليدهم ولغاتهم، أو ارض أجدادهم، لذلك لم يفكر أحد يومذاك بالانفصال،

حتى ان الأرمن كانوا يؤلفون عنصر بناء لا هدم رغم انتمائهم الديني المسيحي وموروثهم الحضاري المتميز. وهذا يعني ان التنوع الأثني والديني والمذهبي تحول إلى مصدر خير، وعامل ازدهار بمقياسي الزمان والمكان، وما ان انقلبت الآية في زمن السلاطين المتأخرين، وخصوصاً في عهد الاتحاديين، حتى تحولت القوميات غير التركية، وشجونها الكثيرة إلى عبء ثقيل على كاهل الدولة، والى عامل فاعل في نخر أسسها، وتحويلها إلى "الرجل المريض" الذي تخبط في اختيار الدواء فأدركه الموت غير متأسف عليه.

ومهما يكن من أمر فقد تمكنت هذه التوجهات والتيارات من تحريك قطاع واسع للغاية من الرأي العام العربي العراقي ضد الفيدرالية التي شوهت صورتها إلى حد كبير، خصوصاً في نظر البسطاء من الناس الذين يفكرون بأذانهم لا بعقولهم في مثل

هذه الظروف كما قال المرحوم الشيخ أحمد الوائلي في وصف موقف منه لحالة مشابهة نجمت عن دعايات مغرضة لم تبقي فسحة كبيرة أمام الفكر المنطقي السليم ليؤدي دوره الايجابي.

لم يتمكن الطرف المقابل من المعادلة، أي مؤيدو الفيدرالية، من عرض بضاعتهم بالمستوى المطلوب لأكثر من سبب، بما في ذلك تحجيم الوسط الديمقراطي واليسار العراقي العلماني اللذين كاد ان يختنق صوتاهما نتيجة ما عانيه على مدى نيف وثلاث عقود من ضغط قل نظيره في التاريخ. فلا غرابة ان لا تجد اليوم حتى بين النخبة العراقية التي تميزت على صعيد المنطقة في الماضي القريب بتعطشها لمعرفة كل ما هو مفيد ونادر، سوى نفر قليل يعرفون عن كتب ظواهر الفيدرالية وتطوراتها، وبأن جميع من آمنوا بها، وناضلوا

من أجلها ينتمون إلى خندق الوطنية الحقة، وإلى المظلومين تحديداً، منهم، على سبيل المثال، الفيدراليون الفرنسيون الذين كانوا ينتمون إلى المقاطعات والأطراف من علقوا آمالاً كبيرة على شعارات الثورة الفرنسية الكبرى عن الحرية والإخاء والمساواة فتطوعوا للدفاع عن مكاسب الثورة التي تكالبت عليها القوى الرجعية في الداخل، كما في الخارج، فتوجهوا من كل حدب وصوب إلى العاصمة باريس وهم يحملون إيماناً عميقاً وسلاحاً بسيطاً حيث ابدوا آيات البطولة في ميادين القتال، خصوصاً ضد القوى الخارجية التي كانت ترنوا إلى وأد الثورة في مهدها، وبأن هؤلاء الفيدراليين هم أول من انشدوا نشيد الثورة الفرنسية المعروف المارسييليز. وعلى الغرار نفسه لم يؤد فيدراليو هذا البلد المضياف (إيطاليا) دوراً أقل شأنًا في الحركة الوطنية العامة في مطلع العقد الثالث من

القرن التاسع عشر، مما ساعد على تمهيد الطريق لاحقاً لتحقيق الوحدة الإيطالية المنشودة.

ومن المفيد ان أشير هنا إلى ان معظم "منظري" الآراء المعادية للفيدرالية في العراق، ان لم يكن كلهم، لا يصيغون أفكارهم بلغة عربية سليمة شكلاً ومضموناً، بل يصيغونها بأسلوب مفكك، منفعل ابعدهما عن العربية من السلاسة التي قل نظيرها في دنيا اليوم، كما الأمس، وهم في الأغلب الأعم انتقائيون، غير موضوعيين في عرض حججهم التي تعيش أزمة حقيقية، وتراجعاً واضحاً، الأمر الذي يحس به المتتبع دون عناء. ومما يلفت النظر ان عدداً غير قليل من القومييين العرب، بضمنهم بعثيين عرفوا بمواقفهم الانتقادية للنظام السابق، يؤيدون الفيدرالية علانية، منهم الصحفي والكاتب المعروف مؤيد عبد القادر^(٤) الذي عبر مراراً عن إيمانه

المطلق بحق الكرد في تقرير مصيرهم بأنفسهم، بما في ذلك تأسيس دولتهم كما ورد نصاً في الرسالة التي بعثت بها قبل أيام إلى شخص رئيس إقليم كردستان السيد مسعود البرزاني.

وللتوضيح أكثر أشير إلى نموذجي آخرين من التيار نفسه كلاهما أستاذين جامعيين الأول هو الدكتور عادل تقي البلداوي^(٥) الذي نشر في جريدة الزمان اللندنية الواسعة الانتشار مقالة في يوم نوروز العيد القومي الكوردي بعنوان (الأخوة العربية الكردية مصير مشترك) قال فيها نصاً: إذا كان العرب مؤمنين حقاً بما قاله الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) أحب أخيك كما تحب نفسك، فعليهم ان يناضلوا من أجل تحقيق وحدة الكرد في جميع أنحاء العالم وان يضحوا بدمائهم من أجل ذلك حتى يرفع الكرد علمهم إلى جانب علم العرب والدول الإسلامية الأخرى^(٦). والثاني هو

د.علاء جاسم الحربي المعروف بنشاطه الجم وكتاباتة الكثيرة الطافحة بمشاعر عروبية لا تخلو في حالات كثيرة عن تزمّت مرفوض في نظر صاحب هذه الأسطر الذي طالما صارحه بذلك، الا انه، مع ذلك، أكد غير مرة ان للکرد خصوصيتهم بالنسبة لموضوع الفيدرالية، ذلك "لان الغرب، وبخاصة بريطانيا، حرمهم من تكوين دولة مستقلة شأنهم شأن بقية القوميات التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية"^(٧).

لا مرأ في ان الوجه الايجابي المرموق لهذه الطروحات يعبر عن نفسه أكثر فأكثر عند مقارنته بمواقف بعض المسؤولين الجدد، وتصريحاتهم المؤسفة بخصوص الفيدرالية وأطراف المجتمع العراقي غير العربية التي تبدي، مع ذلك، تمسكها بالوحدة الوطنية رغم كل ما عانتها من اضطهاد مقيت على مدى عشرات السنين الماضية.

والسؤال الأخير الذي يفرض نفسه فرضاً يخص المستقبل، والجواب المقنع هو ان عجلة التاريخ قد تتعثر، الا انها لا يمكن ان تقف عن السير قدماً نحو غد أفضل يبنيه المخلصون من العراقيين الذين يمثلون نخبتهم الواعية بان الفيدرالية لا تبغى، في المحصلة النهائية، سوى "الوحدة والشراكة في الوطن" ضمن "حقوق متساوية يحددها الدستور"، كما أكد ذلك الدكتور حكمت شر عميد كلية الاسلامية الجامعة في مؤتمر فدرالية الوسط "الذي عقد في النجف الاشرف في نيسان العام الجاري(٨)، سبقه مؤتمر أوسع عن الفيدرالية وفوائدها على شتى الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عقده "مركز ما بين النهرين للتوعية الديمقراطية" يومي ١٢ و١٣/٦/٢٠٠٤ تحت شعار (نحو دور فعال للقانونيين العراقيين في بناء العراق الديمقراطي الجديد)^(٩). يحتل في المقام نفسه ما

أبدعه القاضي زهير كاظم عبود والاستاذ الجامعي د.كاظم حبيب والمحامي والباحث القانوني طالب طاهر التكمه جي والصحفي والكتاب المتميز حميد المطيعي وغيرهم^(١٠) مكانة مرموقة، يشغل مجلداً ضخماً في حال جمعه، مما يؤلف تراثاً فكرياً جديراً بشعب قدم للتاريخ البشري اجل الخدمات، خصوصاً وأنه يؤكد "على ضرورة خروج السلطة من جمود الأديولوجية بجانبها القومي والديني في سياق عملية ديمقراطية لا ريب في ضرورتها وأهميتها"^(١١) لعراق اليوم والمستقبل.

جزيل الشكر لحسن استماعكم ،اعتذر ان أطلت.

الهوامش

١. ينظر على سبيل المثال: الدكتور مصطفى كامل، شرح القانون الدستوري، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي بمصر، القاهرة، ١٩٥٢، الص ٢٨-٣٦ وغيرها، ثروت بدوي، النظم السياسية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤، الص ٦٧-٦٨ وغيرها.

٢. حول جذور الموضوع يمكن الرجوع إلى: عبد الحسين إبراهيم الرفيعي، النخبة القانونية ودورها الفكري والسياسي في العراق ١٩٠٨-١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، أعدت الرسالة بإشراف الباحث.

٣. الدكتور جواد مطر الموسوي، العراقيون أول من كتب دستوراً في العام، "المدى" (جريدة)، العددان ٤٤٠ و٤٤٥، ١٨ و٢٤ تموز ٢٠٠٥، اختصاص صاحب الدراسة تاريخ العرب قبل الإسلام، كما يشغل حالياً منصب معاون عميد كلية الآداب - جامعة بغداد للشؤون العلمية.

٤. من أهم مؤلفاته السلسلة الموسوعية "هؤلاء في مرآة هؤلاء" التي كرسها لإبراز أعلام العراق المعاصرين بغض النظر عن انتماءاتهم الفكرية، بسبب بعض مواقفه الانتقادية لم يسمح له بأن يتبوأ موقع متميز في ظل النظام السابق رغم إمكاناته المعروفة.

٥. أصغر أستاذ جامعي في العراق يحمل لقب الأستاذ (بورفيسور)، فهو من مواليد بغداد سنة ١٩٦٢، صاحب عدد كبير من المؤلفات الوثائقية عن "الحزب الوطني الديمقراطي" بزعامة كامل

الجادرجي، وعن الزعيم الكردي مصطفى البارزاني وموضوعات أخرى من النمط نفسه، يعمل حالياً أستاذاً لمادة التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة المستنصرية.

٦. "الزمان" (الجريدة)، لندن، العدد ١٨٧، ٢٢ آذار ٢٠٠٥.

٧. "الوطن" (جريدة)، بغداد، ١٥ أيلول ٢٠٠٥، مقابلة مع الدكتور علاء جاسم الحريي أجرته معه فضائية الحرية للاتحاد الوطني الكردستاني، محاضر مناقشة أطروحة طالب الدكتوراه محمد يوسف القريشي عن ونستون تشرشل، كلية الآداب - جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

٨. ورد ذلك ضمن بحث مطول وموثوق بعنوان "الدستور وفيدرالية إقليم الوسط"، أبعده صاحب البحث، وهو قانوني علماني معروف، عن الوسط الجامعي في ظل النظام السابق، كما عانى أفراد

"الثقافة الجديدة" وغيرها، فضلاً عن مواقع عدة على الإنترنت.

١١. مقتبس في خاتمة "بنية المجتمع العراقي". دراسة تاريخية اجتماعية سياسية لظاهرة التنوع. العهد الجمهوري الأول ١٩٦٣-١٩٥٨
أنموذجاً"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، أعدها ياسين سعد محمد بإشراف الباحث.

أسرته الكثير في ذلك العهد، ومن المفيد ان نشير بالمناسبة إلى ان برزان إبراهيم التكريتي، الأخ غير الشقيق لصادق حسين، اختاره، دون علمه، للدفاع عنه أمام المحكمة لما توسم فيه من جرأة وكفاءة وموضوعية عندما تتلمذ على يده في كلية القانون.

٩. "التآخي" (جريدة)، بغداد، العدد ٤٣٣١، ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٤.

١٠. نشروا نتائجهم في "المدى" وهي أفضل صحيفة ناطقة بلسان النخبة العلمانية العراقية و"الاتحاد" (لسان حال حزب الإتحاد الوطني الكردستاني)، و"التآخي" (لسان حال حزب الديمقراطي الكردستاني)، و"الأهالي" (لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي) و"طريق الشعب" (لسان حال الحزب الشيوعي العراقي)، ومجلة